

تقرير

غاصب مختار

journalist.70@gmail.com

قصة وقف وتوتال الحفر في البلوك 9 مطلوب شركات اخرى لتسريع الاستكشاف والمناخسة

رغم كل التقديرات الرسمية والتقنية بان حقل قانا النفطي في الرقعة رقم 9 من المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة هو حقل واحد، فاجت شركة توتال الملتزمة حفر البئر لبنان بوقف العمل بعد شهرين من بدئه وبعد الوصول الى عمق نحو 3400 متر تقريبا، وتركت الامور للتقديرات الفنية والسياسية وربط ما يجري في قطاع غزة بوقف عملية الحفر والاستكشاف

بعد الاعلان عن وقف الحفر في بئر قانا اعتمت وزارة الطاقة والمياه، وزيراً ومسؤولين بالصمت في انتظار التقرير الفني الذي ستصدره الشركة لتبيان الخيط الابيض من الخيط الاسود. وهو الامر الذي استغرق وقتاً طويلاً مما زاد في طرح الاسئلة، وفي التقديرات والتحليلات والاستنتاجات الحسنة والسيئة النية.

قبيل انتهاء الحفر والتنقيب عن النفط والغاز في الحقل (البلوك) رقم 9، عرضت الوزارة الشهر الماضي تليزيم الرقعتين 8 و 10 بعد تمديد مهلة تقديم طلبات الاشتراك في دورة التراخيص الثانية للمزايدة على استكشاف البلوكات البحرية، من 30 حزيران الى 2 تشرين الاول 2023.

اعلنت وزارة الطاقة وهيئة ادارة قطاع البترول يوم 2 تشرين الاول ان الائتلاف المكون من شركة توتال انرجيز الفرنسية وايني الإيطالية وقطر للطاقة تقدم بطلبي اشتراك في دورة التراخيص الثانية للمزايدة على الرقعتين 8 و 10 في المياه البحرية اللبنانية. وأشارت الى انه في مسألة التقديرات حيال مستقبل دورة التراخيص الثانية، فضلت بناء خياراتها على دراسة هيئة ادارة قطاع البترول لناحية صعوبة استقطاب شركات جديدة نتيجة التغييرات الجارية على استراتيجياتها، لتقرر اغلاق دورة التراخيص الحالية.

واعتبر عدد كبير من الخبراء ان الوزارة استعجلت في طرح دورة التراخيص الثانية، قبل صدور نتائج الاستكشاف من البئر رقم 9، ذلك ان احتمال عدم وجود غاز او نفط امر وارد لدى كل الدول، وسبق ان حصل في اكثر من دولة ولدى اكثر من شركة كبرى

عالمية. لكن اعلان توتال وقف الحفر ترك على ما يقول المتابعون من الجهات الرسمية شكل خيبة امل كبيرة، ذلك ان كل مؤشرات الدراسات الجيولوجية كانت ايجابية من حيث ما تحويه طبقات الارض في اماكن عديدة منها البلوك 9. لذلك تبين ان اختيار مكان الحفر لم يكن ناجحاً، مما اضطر الشركة بعد موافقة وزارة الطاقة الى تغيير مكان منصة الحفر، لكن تبين ان المكان الجديد لم يكن واعداً ايضاً. ذلك انه في رأي الخبراء ان الاستكشاف فيه احتمال النجاح كما احتمال الفشل.

ان التأخير في الاعلان الرسمي عن اسباب وقف الحفر سببه انتظار وزارة الطاقة تجميع كل المعطيات عن البئر، وليس هناك لا ضغط سياسياً ولا ضرورة للحفر الى اعماق اكبر، ذلك ان هدف الحفر كان الوصول الى طبقات جيولوجية معينة واختراقها، لكن الاختراق وصل الى طبقات غير منتجة، لذلك فان استمرار الحفر سيرتب كلفة مالية كبيرة بلا طائل.

على هذا، لم يعد من خيار سوى اقفال البئر والبدء بجمع العينات التي استخرجت منه لفحصها ودرس معطياتها، ليصار الى اعادة النظر في النموذج الجيولوجي الذي تم اعداده قبل البدء باعمال الحفر، وهذا الامر يستغرق بين ثلاثة واربعة اشهر. كما سيتم بعد ذلك دمج المعطيات المدروسة بالنموذج الجيولوجي الموجود لدى الشركة وتحسينه وتعديله اذا اقتضى الامر، لتكوين صورة اوضح عن الاماكن الممكن ان يحتوي على غاز او نفط. وبعد ذلك يجري تحديد موقع جديد للبئر والحفر والاستكشاف. لكن، ويا للأسف

اذا تقرر حفر بئر اخرى، فالامر يحتاج الى تحضيرات كثيرة ومكلفة تستغرق بين عشرة اشهر وسنة، او في حال تقرر الشركة رد البئر الى الدولة اللبنانية. اما اذا صدرت نتائج فحص العينات وكان لدى الحكومة اللبنانية اي اعتراض او اي شكوك بما حدث، فعليها ان تتخذ اجراءات كما حصل في البلوك رقم 4، حين كانت النتيجة سلبية، فصدر تقرير فني وتقني وعادت الحكومة عبر هيئة ادارة قطاع البترول، واعلنت انها دقت في النتائج وانها وافقت على النتيجة التي صدرت عن توتال.

ماذا عن البدائل، لاسيما بعد فتح دورة العروض الثانية لاستكشاف الرقعتين 8 و 10؟ بحسب الجهات الرسمية المتابعة للموضوع، فان مشاركة كونسورتيوم توتال الفرنسية وايني الإيطالية وقطر للطاقة في دورة التراخيص الثانية من خلال تقديمهم عرضين منفصلين للرقعتين 8 و 10، لا يعني ان التليزيم انجز بالفعل، بل ثمة مسار طويل من البحث، يحتاج بداية الى درس العرض قبل البت فيه من قبل الهيئة الوطنية للنفط والغاز، التي ترفع تقريرها الى وزير الطاقة فيرفعه بدوره الى مجلس الوزراء ويتخذ مجلس الوزراء القرار المناسب.

وافادت المصادر الرسمية في هذا المجال، ان لا شيء يمنع من فتح دورة تراخيص ثالثة، فيما الهدف دوماً تعزيز شروط الدولة وتوفير مصلحتها العليا اولاً.

ويقول الخبراء ان فتح دورة ثالثة ضروري لتحقيق المنافسة على الرقعتين 8 و 10 وغيرهما من رقع اخرى لاحقاً، ولا يجب ان تقتصر الدورة على شركة واحدة او مجموعة



واحدة. بل يجب جذب شركات جديدة من دول اخرى عبر تقديم بعض الحوافز لها، وقد سبق وقدمت شركة صينية اقتراحاً للمشاركة في دورة التراخيص، لكنها لم تعد تتابع الموضوع بعد تقدم توتال وشريكيتها. وهناك شركات اميركية كبرى تعمل في المجال في قبرص وغيرها يمكن جذبها كشركتي "اكزون" و"شيفرون". يبقى المهم حسب خبراء، انه كان يفترض

بعد وقف الحفر "ترانس اوشن" الى قبرص

بعد المعلومات عن وقف شركة توتال الحفر في بئر قانا النفطية البحرية، وبعد اكتمال اعمال الحفر والاستكشاف، واخذ العينات منتصف الشهر الماضي لفحصها واعداد تقرير فني حول نتائج الحفر وتسليمه الى شركة توتال لرفعه الى الدولة اللبنانية (يفترض ان يكون التقرير قد انتهى اواخر شهر تشرين اول الماضي)، قامت باخرة الحفر ترانس اوشن التابعة لتوتال بالاعمال اللازمة لاغلاق البئر والتوجه الى حفر بئر في قبرص، كما كان مقرراً في برنامج نشاطها البترولي لهذا العام. وحسب المعلومات، ابلغت الشركة المتعهددة عمليات الحفر لبنان مسبقاً انها بعد حفر بئر قانا ستوجه الى قبرص لحفر بئر لمصلحة شركة توتال.

وقال خبراء في المجال ان الحفارة هي متعهد لدى توتال، وكان من ضمن عملها الحفر في لبنان كما في قبرص. واقفال البئر امر طبيعي سواء كانت نتائج الحفر ايجابية او سلبية من اجل اعداد الدراسات والهندسة للبئر الاخرى الذي سيتم حفرها، وتجهيز مناقصات جديدة وايجاد متعهدين جدد ومنصات حفر جديدة. لذلك من الطبيعي ان لا تبقى الحفارة منتظرة اعداد التقرير الفني عن بئر قانا وصدور نتائجه وكل الاجراءات التالية، حتى يتقرر ما اذا كانت ستواصل الحفر او تحفر بئراً جديدة، لأن الامر يتطلب وقتاً طويلاً ومناقصات جديدة.

واوضحت ان شركات منصات الحفر يكون لديها عقود عمل للحفر في دول عديدة وليس في دولة واحدة، او انها تقوم بالتفاوض حول عقود جديدة مع شركات مختلفة كتوتال او اكزون او غيرهما.

ايجاد اكثر من شركة للاستكشاف واحدة لبئر قانا، وشركات اخرى تعمل في بلوكات اخرى، وذلك لتسريع عملية الاستكشاف ولمنع تضيق الوقت بشركة واحدة تضطر الى استهلاك وقت طويل للانتقال من بلوك الى اخر. وهذا ما جرى في قبرص، حيث شركة تحفر وتستكشف هنا وشركة اخرى تحفر وتستكشف هناك، فلا يمكن تسريع مُط الاستكشاف سوى بتعدد الشركات.

اما في السياسة، فكانت هناك آراء وتكهانات كثيرة من عدد من السياسيين والخبراء. فثمة من ربط وقف الحفر بالحرب الاسرائيلية على غزة واضطرار اسرائيل الى وقف الانتاج في حقل تمار وقد يتوقف انتاج حقل كاريش، مما دفع الى الاعتقاد ان هناك معادلة مفادها "لا نفط وغاز في اسرائيل فلا غاز ونفط في لبنان"، وذلك من باب الضغط السياسي على لبنان

لمنع فتح جبهة الجنوب ضد الكيان الاسرائيلي. وثمة من قال ان توقيت وقف الحفر مفاجيء ومريب، خاصة بعد المعلومات عن ان الحقل 9 واعد. والغريب صمت وزير الطاقة استمر اياماً عدة، عدا الغاء بطاقات عمل خمسين موظفاً جديداً في توتال. والمسارة الى تقدم توتال وشريكيتها لمناقصة تليزيم الرقعتين 8 و 10 قبل ظهور نتائج الحقل في الرقعة 9، وفسر ذلك بان المطلوب حصر استكشاف واستخراج النفط بشركة توتال التي تمتلك اميركا فيها اسهماً كبيرة ما يمكنها من الضغط السياسي على لبنان. وقدم البعض معلومات مفادها ان رئيس توتال عرض خرائط في الامم المتحدة على هامش الجمعية العامة عن مشاريع الشركة في كل العالم لم يكن لبنان من ضمنها.

كل هذه التكهانات والتحليلات والمعلومات لم تستند الى اي مستند علمي او تقني او رسمي، لا من وزارة الطاقة ولا من شركة توتال. ويبقى انتظار ما سيصدر رسمياً عن الطرفين للبناء عليه، فأمّا تستمر توتال في البحث عن مكامن نفطية منتجة فتنقل معداتها اليها، واما تتوقف لتعيد دراساتها الجيولوجية، خاصة بعدما تكررت الاخطاء في التقدير في الرقعة رقم 4 سابقاً والرقعة رقم 9 الان.